جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين

مخبر الدراسات الدعوية والاتصالية

الملتقى الوطني

الصحافة الدينية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية

الأستاذة الدكتورة صبرينة الواعر

أستاذة التعليم العالي / تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

قسم التاريخ والجغرافيا

المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار-قسنطينة-

Louaar.sabrina@ensc.dz

رقم الهاتف: 0791983594

المحور الثالث: أنواع و اتجاهات الصحافة الدينية في الفترة الاستعمارية

عنوان المداخلة

المقالات الصحفية لشيوخ جمعية العلماء المسلمين وردود فعل الصحافة الطرقية

جريدة البلاغ العلاوية أنموذجا

Press Articles for Shuyoukh of the Muslim Scholars Association and Reactions of Sufi orders Press Al-Balagh Newspaper Model

ملخص

نسعى من خلال هذه الدراسة للكشف عن ردود أفعال رجال الطرق الصوفية والزوايا من نشاطات جمعية العلماء المسلمين، والتي أعلنت منذ تأسيسها سنة 1931 رفضها للطرقية والطرقيين، واعتبرتهم مصدر البدع والجهل، والتخلف وحاربتهم بشتى الوسائل والسبل، وكانت الصحافة أهم وسائل نضالها؛ لكن هذه الأخيرة عانت من محاصرة الإدارة الفرنسية لها ومراقبتها الدائمة، بل تمّ إيقاف عدد من العناوين الصحفية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كجريدة السنة، والشريعة، والصراط. ولم تكتف السلطة الفرنسية بذلك بل وضعت يدها في يد رجالات الدين التقليديين أصحاب الطرق الصوفية والزوايا، وساعدتهم في تأسيس جمعية موازية لجمعية العلماء المسلمين، أطلق عليها جمعية علماء السنة، بهدف قطع الطريق على عبد الحميد بن باديس وشيوخ الجمعية، ولم تتوقف الإدارة الفرنسية عند هذا الحد؛ بل نجدها تقدم الدعم والمساندة للطرقيين، وسهّلت لهم الحركة والنشاط داخل القطر الجزائري، وأسسوا بدورهم عددا من العناوين الصحفية أدعوا أنها لحماية الإسلام والمسلمين، ومن أبرز تلك العناوين جريدة البلاغ التابعة للزاوية العلاوية بمستغانم والتي صدر العدد الأول منها بتاريخ24 ديسمبر 1926، وظلت تصدر إلى سنة 1948، وهذه فترة طويلة مقارنة مع جرائد الجمعية التي حل معظمها في وقت وجيز لا يتعدى السنة. وسنركز في دراستنا هذه على فترة الثلاثينيات وهي الحقبة التي برزت فيها جمعية العلماء، وندرس بحول الله صدى مقالات العلماء لدى الطرقيين، وموقفهم من شيوخ الجمعية وما تنشره الصحافة الإصلاحية.

الكلمات المفتاحية: ابن باديس، ابن العلوي، جريدة البلاغ، الشهاب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، جمعية علماء السنة.

Abstract

Through this study, we seek to reveal the reactions of Sufi orders of the activities of the Association of Muslim Scholars, which, since its establishment in 1931, has declared its rejection of the sufi orders, regarded them as the source of fads and ignorance, backwardness and combating them by various means and means. But the

latter suffered from the siege and constant surveillance of the French administration, and a number of press addresses of the Algerian Muslim Scholars' Association, such as Al Sunna, Al Shari 'a and Al-Sirat', were even stopped. Not only did the French Authority put its hand in the hands of traditional clergy, the owners of Sufi orders, and helped them to establish a parallel association of the Association of Muslim Scholars, called the Association of Sunni Scholars, with the aim of blocking the road on Abdelhamid Ben Badis and the Association's .

The French administration did not stop there; Rather, they provide support and support to the sufi, facilitating their movement and activity within the Algerian country, They also established a number of press addresses that they claimed to protect Islam and Muslims The first issue was Al-Balagh published on 24 December 1926, It continued to be published to 1948, a long time compared to the Assembly's newspapers, most of which were dissolved in a short time of the year. In this study, we will focus on the 1930s, the era when the Society of Scholars emerged, and study the resonance of scholars' articles with the sufi orders, their attitude towards the Shuyoukh and what the reform press publishes.

Keywords

Ibn Badis, Ibn Alwi, Al-Balagh newspaper, Al-Shahab, Algerian Muslim Scholars' Association, Sunni Scholar's

1– لمحة عن الصحافة العربية في الجزائر

سعى الجزائريون للتعبير عن آرائهم من خلال جرائدهم الخاصة، وبدأت بالبروز عناوين صحف أهلية باللغتين العربية والفرنسية، ولعل أول الجرائد الأهلية التي برزت أواخر القرن التاسع عشر؛ نذكر جريدة الحق El Hack بعنابة لصاحبها سليمان بنقي. صدر العدد الأول منها بتاريخ 30 جويلية 1893، وأوضحت في صفحتها الأولى أنها جريدة سياسية وأدبية تهتم بمصالح الجزائريين العرب[1].

كان أغلب محرري جريدة الحق من خريجي المدارس الفرنسية، وفي مقدمتهم عمار السمار رئيس تحريريها والذي كان يكتب باسم مستعار هو زيد بن ذياب. هذا الأخير كان نموذجا للأنتلجانسيا الجزائرية التي بدأت بالبروز أواخر القرن التاسع عشر، ومجال الصحافة لم يكن غريبا عليه؛ فقد كان صحفيا نشطا في جريدة Réveil bônois سنة 1890 لصاحبها رستيل Rasteil.

[1] - صبرينة الواعر، " الصحافة الأهلية أواخر القرن التاسع عشر، الحق البوني أنموذجا 1893-1894م"، مجلة المعيار، مج 12، ع 1، 2021، ص 66.

حملت جريدة الحق على عاتقها الدفاع عن القضايا التي تخص الجزائريين، وبخاصة تلك المتعلقة بالقوانين الاستثنائية التي رفضتها بشدة، كما طالبت الجريدة بحق مساواة المسلمين الجزائريين مع الفرنسيين وتمتعهم بالمواطنة بشرط المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية. هذا الأمر أزعج الإدارة الفرنسية وعجلت بتعطيل الجريدة بعد طلب تقدم به والي مدينة قسنطينة شخصيا إلى وزارة الداخلية، فكان العدد الحادي والعشرين آخر أعدادها بعد نشاط دام ثمانية عشر شهرا[1].

واصل الجزائريون سعيهم في تأسيس الصحف وظهرت عناوين صحفية كثيرة، نذكر منها جريدة الإسلام للصادق دندان، والتي ظهرت أول مرة بعنابة سنة 1909، ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة سنة 1912، وكانت جريدة تعنى بمصالح الجزائريين وتسعى للرقي بهم وتحقيق المساواة بينهم وبين الفرنسيين، وقد اعتنت الجريدة بالخصوص بنقد الإدارة الفرنسية، وبخاصة قانون التجنيد الإجباري.

ومن الجرائد كذلك؛ جريدتي الجزائر سنة 1908، والفاروق بدايات سنة 1913 لصاحبهما عمر راسم، لا ندري السنة التي توقفت فيها جريدة الجزائر عن الصدور، لكن جريدة الفاروق استمرت إلى سنة 1915، وهي من الجرائد الناجحة، فعمر راسم كان من الأقلام الصحفية القوية والمؤثرة داخل وخارج الجزائر، ولديه مقالات صحفية في الجرائد التونسية والمصرية، وقد ساعده في ذلك سفره إلى هذين البلدين، وقد أبرز عمر راسم اهتماما كبيرا بفكر الجامعة الإسلامية، وهذا ما أزعج الإدارة الفرنسية فقامت بسجنه بتاريخ 13 أوت 1915، وصدر في حقة حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة، وبالنفي كذلك، وقد ظل سنوات بالسجن حتى تم الإعفاء عنه لثبوت براءته سنة 1924[2].

كما ظهرت جريدة الحق بوهران سنة 1911، وكان يشرف عليها فرنسي اهتدى إلى الإسلام يدعى تابيي Tapiée، كانت بداياتها فرنسية، ثم صارت مزدوجة اللغة، وقد اهتمت بالدفاع عن مصالح الجزائريين، ورفض القوانين الفرنسية وبخاصة التجنيد الإجباري، وكان عمر راسم من الصحفيين النشطين بها، ونشر مقالات بها رافضة للتجنيد الإجباري[3]. كما كان لجريدة الحق دور فعال في تمرد الجزائريين ورفضهم للتجنيد، وكانت تنشر شكاويهم، وعرائضهم، كما أرسلت وفدا إلى باريس للتفاوض حول قانون التجنيد ترأسه يومها سي امحمد بن رحال[4]، ونظرا لمواقف الجريدة المعادية للإدارة الفرنسية، سارعت هذه الأخيرة لتوقيفها بدايات سنة 1914.

على أية حال توقفت أغلب الجرائد الأهلية عن الصدور عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعادت للظهور بدايات سنة 1919، كان أبرزها وقتئذ جريدة الإقدام الصادرة باللغتين العربية والفرنسية، وهي في الحقيقة استمرارية للجريدتين

---

[1] - المقال نفسه. الصفحة نفسها

[2] - محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1984، ص 26-27.

[3] - جريدة الحق الوهراني، ع 40، 13 جويلية 1912.

[4] - عمر راسم، "المسألة العسكرية"، جريدة الحق الوهراني، ع 31، من 17 إلى 20 جوان 1912.

الراشيدي بجيجل والإسلام للصادق دندان. عبرت الجريدة عن نفسها أنها جريدة سياسية اقتصادية، وقد ترأس قسمها العربي الأمير خالد، وكانت تعبر عن حركته السياسية[1].

والغالب على صحف الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أنها ترجمة لفكر وتوجهات أصحابها، فحين برزت الإقدام كلسان حال للأمير خالد، رد عليه دعاة الإدماج ومنهم ابن التهامي بتأسيس جرائد تنادي بالاندماج الفرنسي الجزائري كجريدة التقدم.

كما برزت جرائد عربية أخرى، من بينها جريدة النجاح لعبد الحفيظ الهاشمي بقسنطينة سنة 1920، ثم انضم إليه الشيخ مامي إسماعيل خريج جامع الزيتونة، كانت جريدة وطنية سياسية، وكتب بها رجال سياسة وإصلاح كثر، من بينهم الشيخ عبد الحميد بن باديس والذي يقال أنه كان من مؤسسيها هو كذلك لكنه سرعان ما توقف عن النشر فيها حين اختلف مع توجهات صاحبها عبد الحفيظ الهاشمي، الذي مال إلى صف الإدارة الفرنسية. لذلك قرر عبد الحميد بن باديس تأسيس جريدة المنتقد سنة 1925. كما صدرت سنة 1926 جريدة البلاغ الجزائري وهي لسان حال الطريقة العلاوية بمستغانم.

وقد شهدت فترة الثلاثينيات من القرن العشرين انتعاشا في مجال الصحافة العربية في الجزائر، وبرزت عناوين صحفية كثيرة، وبخاصة في المجال الإصلاحي نذكر منها: المغرب 1930-1931 لأبي اليقظان-النور 1931-1933 لأبي اليقظان-المرصاد 1931-1933 لمحمد الشريف جوكلاري-الإخلاص 1932-1933 للمولود بن الصديق الحافظي-المعيار 1933-السنة النبوية 1933-الجحيم 1933-البستان 1933-الشريعة 1933-أبو العجائب 1934-البصائر 1935-الليالي 1936، إلخ.

ما يهمنا نحن في هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الصحافة الإصلاحية التي شهدت انتعاشا ورواجا مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين بخاصة مع تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هذا الرواج والانتشار خلق تنافسا بينها وبين الصحافة الطرقية لسان حال الطرقيين وشيوخ الزوايا الذين استاؤوا من مقالات وتدخلات شيوخ جمعية العلماء الهادفة إلى كسر شوكة الفكر الصوفي وسيطرة الزوايا والعودة إلى تعاليم الإسلام الصحيحة والتي لا تشوبها شائبة. وقد بلغت درجة النقاش حدها وغلب الأسلوب التهكمي والساخر على الأقلام، وانحرفت عن وجهتها وصار السب والشتم والذم صفة أغلب الجرائد بخاصة من الجانب الطرقي كحال ما وقع بين جريدة الجحيم 1933 والمعيار 1932-1933[2]. لكن الصراع الفعلي تجسد بين جرائد جمعية العلماء المسلمين وفي مقدمتها الشهاب، وجريدة البلاغ الجزائري

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998، ص 251.

[2]- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ألفا ديزاين، الجزائر، ط2، 2006، ص 149.

لصاحبها محمد بن عليوة شيخ الطريقة العلاوية، هذا الأخير يعد أول طرقي يصدر جريدة معبرة عن مسلكه الصوفي كما يقول، فيا ترى ما الذي استفز جريدة البلاغ الجزائري لهذه الدرجة حتى تجعل من هجومها على جمعية العلماء وشيوخها مبدؤها وهدفها الأساسي؟

2–التعريف بجريدة البلاغ

البلاغ صحيفة دينية علمية إرشادية كما وصفت نفسها في واجهة جريدتها، أسسها الشيخ أحمد بن عليوة شيخ الطريقة العلاوية، صدر العدد الأول منها بتاريخ 26 ديسمبر 1926 بمطبعة الزاوية بمستغانم، ثم انتقلت طباعتها إلى الجزائر العاصمة، واستمرت في الصدور إلى غاية العدد 703، وهو العدد الأخير الصادر بتاريخ 19 مارس 1948. كانت تصدر كل يوم جمعة في أربع صفحات في غالب الأعداد وفي ست صفحات في جل أعداد سنة 1932. أما الأعداد الأولى فكانت قصيرة لا يتعدى عدد صفحاتها إثنان.

تولى إدارة جريدة البلاغ في أول صدور لها السيد حدوني محمد محي الدين ثم انتقلت رئاسة تحريرها للسيد عدة بن تونس، وأخيرا أشرف عليها الأخضر عمروش الذي تولى إدارتها منذ سنة 1930[1] إلى غاية توقفها عن الصدور سنة 1948[2].

3– أحمد بن عليوة مؤسس جريدة البلاغ

الشيخ أحمد بن مصطفى بن عليوة (العلاوي والعلوي أيضا)، ولد في مستغانم في تاريخ غير متفق عليه، وهو 1867 حسب ما ورد في كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني، و1873 عند محمد البوهي النيال، وولد سنة 1874 حسب أوغسطين بركAugustin Berque . أما وفاته فكانت سنة 1934 باتفاق الجميع. أخذ أحمد بن عليوة التصوف عن الشيخ محمد البوزيدي، وتصدر بعده لعمارة زاوية شيخيه، ثمَ استقل وأسس زاوية خاصة به في مستغانم سنة 1910، وفروع لها في معسكر، وغليزان، والجزائر، ووهران، وزواوة[3].

بدأ نشاط العليوي بالبروز بعد سنة 1919، وقد وصفت الطريقة العليوية بالطريقة العصرية ؛ ذلك أنَ العليوي أدخل سمات عصرية لم تكن معروفة لدى الطرق الأخرى، يكفي أنَه أسس مطبعة للزاوية، وأسس صحفا للتعريف بالزاوية ونشاطاتها، كما كان العليوي يطبع الكتيبات والمطبوعات ويوَزعها على القراء. في حين أنَ بعض المعاصرين أمثال أحمد حماني، والشيخ النعيمي يؤكدون على أنَ الشيخ كان أميًا، وأصحابه هم من كانوا يكتبون له، وينشرون باسمه. أمَا

---

[1] - درويش العلاوي، جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948، 08 جانفي 2018، ينظر الرابط:

https://alawi1934-ar.blogspot.com/2018/01/blog-post_301.html

[2] - مرسي رشيد، البعد الإصلاحي في جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948 الجانب الديني والاجتماعي، مجلة المعيار، ع1، مارس2019، ص 29.

[3] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، دار البصائر، الجزائر، 2007. ص 126.

الفرنسيون فرفعوا من شأنه؛ فأوغسطين برك Augustin Berque على سبيل المثال لا الحصر أطلق عليه لقب فيلسوف[1]، الصفة التي افتخر بها العلاويون وكانوا يلصقونها بشيخ طريقتهم وبخاصة في مقالاتهم على صفحات البلاغ. وهذا ليس بالأمر الغريب على الإدارة الفرنسية التي قربت إليها رجال الطرق الصوفية والزوايا خدمة لأجندتها الاستعمارية على حساب شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذين لم يجدوا من بد سوى التدخل في القضايا السياسية لأنَ لها ارتباط وثيق بالدين الإسلامي وبالمجتمع الجزائري، وهذا ما كان يثير حفيظة الإدارة الفرنسية على الدوام.

4- خط الجريدة وتوجهها

جاءت افتتاحية جريدة البلاغ لتوضح خط الجريدة وتوجهها، حيث قدمت الجريدة نفسها في العدد الأول قائلة: «أما بعد فقد تهيأ [كذا] بتوفيق الله عز شأنه لجماعة من أبناء الجزائر المخلصين وكتابها المبرزين إصدار هاته الصحيفة تختال في حلل صدقها، عاملة في خدمة – الدين والوطن- بكلتي يديها، وقد طالما كان يختلج في الضمير أن لو يأتينا الزمان بمثلها، على أن الصحافة في القطر الجزائري بحمد الله أخذت تتوسع دائرتها تدريجيا، وكان لكل منها مشرب خصوصي، وكل مما خصته الأقدار لهاته الصحيفة من المشارب أن تظهر بلهجة علمية في صبغة دينية، والمعنى أنَ خطتها في الكتابة وغايتها في المحاورة بذل الجهود في إيضاح المقاصد الدينية والفوائد الشرعية ، زيادة على ما ستطرقه إن شاء الله في الأبحاث الهامة والنصائح العامة، معتمدة على الله في تحقيق الإنتاج وتقويم الاعوجاج راجية من كتابها أن يؤازروها مع خطتها وأن لا يحملوها فوق طاقتها»[2].

بعد اطلاعنا على أعداد جريدة البلاغ خلصنا أن برنامج الجريدة كان دينيا بالدرجة الأولى ولم نلمس اهتمامها على الأقل بالجانب السياسي لما شهدته الجزائر من أحداث سياسية وقتئذ، وهذا ليس غريبا خاصة وأن الجريدة طالبت القراء بعدم تحميلها فوق طاقتها كما جاء في افتتاحيتها. وعدم الخوض في الأمور السياسية كان الفارق والخلاف الكبير بين صحف الطرقيين والإصلاحيين، فالإصلاح بالنسبة للطرقيين يقف عند حدود الأمور الدينية على عكس الإصلاحيين الذين وسعوا من مفهوم الإصلاح ليتجاوز الدين بمناقشة الأمور السياسية والاجتماعية، وكان هذا هو سبب الصراع الدائم بين الطرفين.

حول هذا الشأن كتب أبو القاسم سعد الله: «ونحن نعلم أنَ الطرق ليست "حرة" في هذا النشاط، وأنَ الإدارة تملك سلاح تقييدها أو تحريرها. وعلى الطريقة إمَا أن توالي الإدارة وتجاملها وتقدم لها عربون الطاعة والإخلاص، وفي هذه الحالة هي في حل تفعل ما تشاء بل تجد كل الدعم المادي والمعنوي، وإماَ أن تتمرد وتجاهر بالعداء، وفي هذه

[1] - المرجع نفسه، ص 127.

[2] - دون توقيع، إنَ هذا لبلاغا لقوم عابدين، البلاغ الجزائري، ع 1، الجمعة 24 ديسمبر 1926.

الحالة تواجه العراقيل والمؤامرات والقيود التي تثبطها إن لم تقضي عليها»[1]. وفي حال الطريقة العلاوية وباقي الطرق في تلك المرحلة وبخاصة الثلاثينيات من القرن العشرين كانت قد طوت صفحة التمرد نهائيا.

كما لم تعتمد جريدة البلاغ على الأعمدة والعناوين الدائمة كما كان متبعا في أغلب الصحف، فكانت أعمدتها الصحفية مختلفة وفي الغالب غير مكررة تخوض في مناقشة أمور كثيرة ولكن ليس باسترسال وتواصل؛ حيث تناقش قضية معينة لمرة أو اثنتين ولا تزيد، مع فارق وحيد وهو اهتمامها بالقضية الفلسطينية والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس.

ومن أهم موضوعاتها:

- التركيز على الفكر الصوفي وإيضاح أهميته في المجتمع الجزائري
- التعريف بأعمال شيخ الطريقة العلاوية وعرض رسائله
- محاربة التجنيس والتنصير

لكن كان أهم عمل لجريدة البلاغ على الإطلاق هو الرد على مقالات وآراء شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خاصة والرافضة لثقافة التمسح بالأضرحة وزيارة القبور وتعظيم الأولياء الصالحين.

5- بداية الصراع بين شيوخ جمعية العلماء وجريدة البلاغ العلاوية

أخذت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على عاتقها منذ تأسيسها في ماي 1931 محاربة الطرقيين؛ بل وقبل تأسيسها من خلال دروسها في الوعظ والإرشاد وكذا من خلال أعمدة صحافتها وفي مقدمتها المنتقد والشهاب، بعدما شوّه الطرقيون تعاليم الإسلام الصحيحة، وأرادوا الرجوع بالأمة إلى عصر عبادة الأوثان والأصنام وتعظيم الأولياء وتقديسهم، وهذا ما حزّ في نفس الطرقيين وباشروا أعمالهم ضد شيوخ الجمعية، وقد ورد في هذا الشأن : «لم يتصدوا لمقاومة الطرقية إلاّ بعد أن رأوا رؤسائها قد قعدوا للمسلمين على كل طريق للخير يصدونهم... فتعدوا على طريق التوحيد، فإذا دعونا إلى عبادة الله وحده والقسم به وحده أرادوا إلاّ أن يحلف الناس بهم، وأن يخضعوا لهم، ويرجو تصرفهم، ويخافوا دعوة شرهم...قعدوا على طريق الاتحاد، فإذا دعونا الناس إلى أخوة الإسلام أبوا إلاّ أخوة الشيخ وجماعته... وهكذا ما توجه المصلحون ناحية من نواحي الإصلاح إلاّ ووجدوا الطرقيين قد قاموا في وجوههم يصدونهم عنها، ولهذا رأوا أن لا سبيل إلى شيء من الإصلاح إلاّ بعد مقاومتهم وكف شرهم»[2].

في الواقع؛ برز الصراع بين العلاويين وشيوخ جمعية العلماء قبل تأسيس هذه الأخيرة، فقد نشرت جريدة البلاغ في العدد الثاني لها عمودا بعنوان "الشهاب...!" متبوعا بثلاثة نقاط وعلامة تعجب، عبرّت فيه عن استيائها من موقف

[1] - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ج 4، ص 128.

[2] -قدور بن محمد لخضر، "محاربة الطرقية"، الشهاب، ج 5، مج 10، أفريل 1934، ص 213.

ابن باديس ومجلته الشهاب: «التي لم تدخر وسعا في مواجهتها للعلويين من عبارات الهمز واللمز! والذي أدهى من ذلك وأمر عزوها تلك النازلة المشؤومة إلى عمل الأستاذ برأه الله من مذل ذلك»[1].

يتواصل هجوم البلاغ على الشهاب وتنشر مقالا في عددها الرابع في صفحتها الأولى تنتقد فيه هجوم الشهاب على الطرقيين قائلة[2]: «... وأحرى أن تنتقد التصوف من أصله كما فعلت هاته الصحيفة أو ستفعله حسبما يتراءى من خلال أعمدتها، وهذا وإن كانت تريد الإصلاح كما تزعم والسير بها إلى سبيل الوحدة والائتلاف الذي نحن أحوج إليه من احتجاجنا لانتقاد التصوف أو تزييفه من أصله... قلنا هذا لإنَ المأس [كذا] لهاته الصحيفة رأيناه يرمي إلى هذه الغاية وهي استرجاع الناس في عقيدتهم في التصوف كما اختاره هو عقيدة لنفسه بعدما شاب على نقيضها».

تفنتت جريدة البلاغ في الهجوم على الشهاب بأساليب مختلفة غلب عليها التهكم والسخرية كقولها في العدد السادس: « أنه عندما برزت جريدة الشهاب تداول الحديث جماعة وذكروا أنه ظهر في عالم المطبوعات جريدة بمدينة قسنطينة فقال "رجل" هناك ما اسمها فقالوا "الشهاب" فتبرم الرجل وأظهر الاشمئزاز وقال أنه اسم من أسماء الشياطين بنص الحديث الشريف، ثم قال ما اسم مديرها فقالوا أبو شمال، فقال وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال»[3].

رغم الهجوم الواضح من جريدة البلاغ الجزائري على المصلحين وصحفيي الشهاب إلاَ أنها هنأت الشيوخ فيما بعد بتأسيس جمعية العلماء ولم تبد وقتها ما يبرز نفورا منهم حيث نشرت تهنئتها لتأسيس الجمعية قائلة: « بعد تهنئتنا لأعضاء هاته الجمعية الكرام وعلى الأخص لمؤسسها المفضال ومن وزارة في السر والإعلان على تكوين هذا المشروع الأهم، الذي اعتبره فوزا لا محالة في السير إلى الأهالي في بث الإصلاح والإخاء بهذا القطر ونعلق على هاته الجمعية آمالا كبيرة ونفرض على أنفسنا تأييدها وتأييد من يؤيدها على خطتها المستقيمة ونعتمد في جميع ذلك على وعود مؤسسها المنضال مما دعا الجميع إليه وهكذا على خطاب رئيسها الأجل الذي لم يبق معه إشكال في حسن نية الجمعية وسعيها وراء ربط القلوب واحترام العواطف والاتحاد والسعي وراء النفع العام، وبذلك تستطيع الجمعية أن تبلغ آمالها حقق الله رجاء الأمة في علمائها ولا تنس أن نحث ما فيه أهلية العلم على الانخراط في سلك العلماء العاملين وما فيه أهلية إلى فعل الخير أن ينضم إلى أفراد الجمعية المؤيدين وأنَ الجمعية ستنشر قرارها بما فيه في بيان زائد »[4].

---

[1] - الشهاب...!، البلاغ الجزائري، ع 2، الجمعة 30 ديسمبر 1926.

[2] - الشهاب وتأثيراته السيئة على الوطن، البلاغ الجزائري، ع 4، الجمعة 14 جانفي 1927.

[3] - البلاغ الجزائري، ع 6، الجمعة 28 جانفي 1927.

[4] - " جمعية علماء القطر الجزائري"، البلاغ الجزائري، ع 210، الجمعة 15 ماي 1931.

هذا ونشرت البلاغ القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عددها 223 ، وأبدت موافقتها ومساندتها الصريحة للجمعية[1]، لكن هذا لا ينفي أنها أبدت معارضتها لقادة الجمعية منذ أعدادها الأولى بسبب ما كانوا ينشروه من مقالات معارضة لتوجهها الصوفي وفي مقدمتهم الشيخان ابن باديس والطيب العقبي.

فمن كتابات الشيخ عبد الحمد بن باديس حول الطرق الصوفية قوله : «... ولما كانت الطرائق المنتسبة إلى التصوف في حالتها المشاهدة تعج بهده البدع عجبا، والمتمسكون بها يعتقدون اعتقادا جزما أنَها هي الدين بل خلاصة الدين قطعا، وأنَ من خالف ما هم عليه هو البدعة شرعا، وكان من ورائهم المتعيشون عليهم، المستغلون لجهلهم، يدعونهم في هذا الضلال دعا، ويصفونهم عند أهل العلم – إلاَ من سكت عندهم أو أيدهم منعا– صمدت هذه الصحيفة لهم تدعوهم إلى الهداية الإسلامية الحقة على الطريقة التي مضى بيانها، ولو شاء الله واستمعوا لها لانقلبت زواياهم معاهد حقيقية تدرس في علوم الإسلام وطرائقهم جمعيات خيرية تخدم المسلمين من ناحية الدين، لكن أنى يكون ذلك وتلك الأموال عليها يعيش وينعم غالب أبناء الشيوخ»[2].

بعد طول مدة خلت فيها أعمدة جريدة البلاغ من نقدها لشيوخ الجمعية وجرائدها منذ تأسيسها ؛ برز عمود في العدد 245 من البلاغ حول مقال نشره المولود الحافظي في مجلة الشهاب[3] بعنوان تحرير القول في "إبطال التوسل والاستغاثة بالأولياء"، ويستغرب صاحب مقال البلاغ من موقف الحافظي الرافض للتمسح بالأضرحة والتبرك بالأولياء قائلا: « فأخذ العجب مني ما أخذ لأول وهلة أن يظهر الأستاذ الحافظي بهذا المظهر في آخر حياته بعدما دام زمانا طويلا على عكسه وكثير ما كتب يمينه ودفع بلسانه عمَا اجمع عليه الجمهور من مشروعية التوسل بأنبيائه ورسله وخاصة من خلقه»[4].

والواقع أنَ استغراب جريدة البلاغ من الحافظي وقتها كان منطقيا، ذلك أنَه على غرار العلاويين كان طرقيا بأفكار تتفق معهم، لكنه تراجع بعض الشيء عن بعض المعتقدات التي كانوا يخلدونها، على كل حال لم يطل الأمر وينفصل الحافظي عن جمعية العلماء المسلمين وينشق عنها خدمة لأجندته الطرقية وطمعا في الزعامة وقد تحقق له ذلك برئاسته لجمعية علماء السنة، كما سنشير إليه فيما بعد.

كانت قضية التوسل للأولياء والتمسح بأضرحتهم نقطة الصراع الأساسية بين شيوخ الجمعية والطرقيين وبخاصة العلاويين من خلال جريدتهم البلاغ التي لم تتوان في الهجوم على أعضاء الجمعية وعلى رئيسها الشيخ عبد الحميد بن

---

[1] -البلاغ الجزائري، ع 223، الجمعة 28 أوت 1931.

[2] - ابن باديس، "حول برنامج الشهاب"، الشهاب، ع 162، 6 سبتمبر 1928، ص 241.

[3] - علي موسى العقبي، " الحق أحق أن ينتفع"، البلاغ الجزائري، ع 245، الجمعة 29 جانفي 1932.

[4] - المقال نفسه.

باديس، وقد نشرت البلاغ مقالا لأحد الطرقيين تهجم فيه على الشيخ ابن باديس بعدما أبدى الشيخ امتعاضه من صدور رسالة لشيخ العلاويين عنوانها "القول المعتمد في مشروعية الذكر بالاسم للفرد"، وقد كتب صاحب المقال قائلا: « ... وهو الأمر الذي ازعج لب ابن باديس وأخرج صدره فاندفع يكتب على هذه الرسالة بما يعرب عن حزازة كامنة... تلك الكتابة التي لا يقف عليها انسان إلاَ ويقول صدق من قال – أن الحسد شيطان والمعاصرة حرمان- وإلاَ ما هو الباعث لحضرة ابن باديس أن يهاجم إنسانا له مكانة في المجتمع بما هاجمه به غير مبال بما قاله أو يقال فيه، ولا شك أنه كان معمولا بعوامل سيئة يشعر بها من نفسه ولكنه قال أنه يقوده لذلك واجب النصيحة، فيالها من نصيحة ويا لها من مروءة!؟...والحقيقة أنها ليست نصيحة وإنما هي فرصة اغتنمتها لتقضي بها على شرف الأستاذ العلوي وعلى الحط من كرامته وتشويه سمعته »[1].

المتمعن في هذ الأسطر يوقن أنَ كلام الطرقيين مبني على الاعتزاز بأنفسهم وتعظيمها بعيدا كل البعد عن المتعارف عليه في شرائع الإسلام، وأعراف التعامل مع الآخر، عجبا فكأنَ الشيخ ابن باديس يكتب مدافعا عن الإسلام ومحاربا للطرقية خدمة لنفسه ومحاولة منه للتفاخر أمام الطرقيين وغيرة منهم كذلك، ونستشف من كلام صاحب مقال البلاغ رفض العلاويين لسيادة الجمعية وقادتها وغضبهم الصريح لعدم وجودهم في إدارتها، ويتجلى ذلك في كلام صاحب المقال الذي أردف قائلا: « ... ولعَل صيته –يقصد شيخ الطريقة- زاحمكم ووجوده نغصكم فقمتم تكتبون تحت تأثيرات تلك العوامل»[2].

بلغ حنق جريدة البلاغ تجاه ابن باديس وجمعية العلماء أشده لدرجة نكرانها لرئاسة ابن باديس للجمعية فقد نشرت مقالا بعنوان "كتاب مفتوح إلى جانب المفضال السيد عمر إسماعيل مؤسس جمعية العلماء المسلمين في القطر الجزائري والمحافظ على سلوكها"[3].

نلحظ في العنوان تجاهل جريدة البلاغ لابن باديس كونه المؤسس الفعلي لجمعية العلماء والقائم عليها، ولا نعلم كيف نسمي هذا الأمر لا مهنية، أم جهل، أم سهو، لكن في الغالب أنَ الجريدة فعلت ذلك متعمدة وإلاَ كيف نفسر أنها عرفت بعمر إسماعيل في العدد السابق لهذا العدد أنه رئيس اللجنة الدائمة بنادي الترقي وتوقيع الشيخ ابن باديس كرئيس للجمعية[4].

---

[1] - محمد بن الحاج التمساني، " أصبح ابن باديس لا يوقر نفسه ولا يحترم إلاَ شخصه"، البلاغ الجزائري، 248، الجمعة 26 فيفري 1932.

[2] - المقال نفسه.

[3] - البلاغ الجزائري، ع 250، الجمعة 11 مارس 1932.

[4] - البلاغ الجزائري، ع 249، الجمعة 04 مارس 1932.

وتمحور مقال جريدة البلاغ حول مهاجمة الشيخ العقبي ومقالاته ضد الطرقيين، حيث نشرت قائلة: « وها هو الشيخ العقبي لا يعمل إلاَ على عكس ما وعد به في مسائل مجتمعاته ومحاضراته فانقسمت الأمة على نفسها كعادتها ولربما ستبلغ إلى غاية يرثى لها لا قدر الله ولا شك أنكم أعلم بهذا الحال... وبالإجمال فإنَ الأمة غير راضية عن أعمال إدارة جمعية العلماء ولن يرض أي مؤمن يروم لأمته جمع كلمتها ولم شملها»[1].

كما لم يسلم الشيخ أبو اليقظان من كلام جريدة البلاغ حين دافع على آراء ابن باديس وجمعية العلماء حيث نشرت البلاغ مقالا بعنوان تهكمي " ما انصفت يا أبا اليقظان وما احسنت"[2].

كان الصراع على أشده بين جمعية العلماء والعلاويين وزادت حدته مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لتأسيس الجمعية وكمراوغة من جريدة البلاغ نشرت مقالا للسيد عمر إسماعيل الذي كان يشغل لحظة نشر المقال رئيس اللجنة الدائمة لجمعية العلماء يدعو فيه الشيخان ابن باديس والعلوي للتصالح ونبذ الاختلاف، وقد أوضحت البلاغ أنَها تسعى لذلك حقا[3]. لكن الغريب في الأمر أنَه أسفل عمود السيد عمر إسماعيل نشرت البلاغ مقالا آخر بعنوان " أنت في واد ونحن في واد " يناقض تماما تصريحها السابق جاء فيه: «قد كنا قدمنا احتجاجنا على سلوك بعض أفراد إدارة جمعية العلماء الأمر الذي نخشى مع استمراره تضعضع مبدأ الجمعية وعلى الأقل تفاقم الخلاف بين أفرادها وهو ما نخشاه ويخشاه كل مؤمن غيور على دينه وقوميته... وفي الأخير أعرفكم بأننا دائمون على احتجاجنا مدافعون عن كل ما يمس بكرامتنا أو كرامة أسلافنا...»[4].

ركزت جريدة البلاغ على مهاجمة شيوخ جمعية العلماء المسلمين ونقد مقالاتهم وجرائدهم، ولم تلتفت لقضايا الأمة كما كانت تفعل الشهاب ولم تسعى لفك الغبن عن الجزائريين بالحديث عن حقوقهم وفي مقدمتها حقهم في العيش، وجل كلامها كان حول تعظيم شيوخ الطرق وتفخيمهم كتفخيمها لشيخ طريقتها الي وصفته بالأستاذ حينا وبالفيلسوف أحيانا أخرى وتؤكد في كل مرة على لسان شيخ طريقتها «أن التوسل بالأولياء والصالحين والتبرك بهم وزيارتهم أحياءً كانوا أو أمواتا هو مذهب أهل السنة والجماعة»[5].

ونستشف من مقالات جريدة البلاغ غضبها الواضح تجاه ابن باديس وجمعية العلماء، ففي زيارة لمدير الجريدة لخضر عمروش لقسنطينة نفهم سعيه لكسب تأييد القسنطينيين للشيخ العليوي وكسب شهرة وصيت لجريدة البلاغ، ونجده يتحدث بتعال فيه استغراب حين زار مقر الشهاب ولم يجد الشيخ ابن باديس ومدير الجريدة أحمد بوشمال،

---

[1] - البلاغ الجزائري، ع 250، الجمعة 11 مارس 1932.

[2] - البلاغ الجزائري، ع 252، الجمعة 29 أفريل 1932.

[3] - البلاغ الجزائري، ع 253، الجمعة 06 ماي 1932.

[4] - المحتج، " أنت في واد ونحن في واد "، البلاغ الجزائري، ع 253، الجمعة 06 ماي 1932.

[5] - بوديلمي، "حول زيارة الأولياء "، البلاغ الجزائري، ع 255، الجمعة 20 ماي 1932.

يستغرب من خلو الإدارة من أهلها، وأنه سأل لا ندري من وأخبروه أن الشيخ قد غادر قبلها بيوم إلى بسكرة رفقة مدير الجريدة، فكأنَ ابن باديس كان يعلم بقدومه فتفادى لقاؤه. ونحن نرجح هذا الرأي حين نقرأ باقي مقاله حين يلتقي مع الشيخ ابن الموهوب مفتي وإمام الجامع الكبير بقسنطينة، ونعلم خلفية الخلاف بينه وبين ابن باديس حول منعه ابن باديس للتدريس بالجامع الكبير، مع أنَ هذا الخلاف لم يؤثر على احترام الشيخين لبعضهما البعض ولم نشهد نقدا لابن باديس في علم ابن الموهوب. لكن مسعى مدير جريدة البلاغ هو خلق الشقاق أكثر فأكثر بين الموظفين الرسميين لدى الإدارة الفرنسية وشيوخ الجمعية. وقد كتب مدير جريدة البلاغ قائلا: «... ابن الموهوب مفتي المدينة الذي قضينا معه وقتا في المحادثة في شتى المواضيع... وقد انتهى الحديث مع فضيلته إلى مسألة الوظائف الدينية وكيف أنَها أصبحت ألعوبة عند بعض الناس»[1].

لا نعلم من يقصد مدير جريدة البلاغ بكلامه هذا، لكن الأمر يتضح سريعا في العدد التالي من الجريدة حين تنشر مقالا بعنوان " يا حسرة على الدين وكرامته"[2] ويتمحور المقال حول زيارة إحدى فرق الممثلات لمدينة قسنطينة، ممثلات يفتقرن للحشمة والعفة والكرامة، وأنَ السيد أحمد بوشمال مدير جريدة الشهاب سيكون ضمن الحضور في الحفل، وحسب جريدة البلاغ «وهو إما أن يكون في احتفاله هذا ممثلا لمجلة إسلامية تدعو إلى الدين الصحيح كما يقولون، وإمَا أن يكون ممثلا لمحررها وصاحب تكوينها ابن باديس رئيس جمعية العلماء! ».

واضح أن هناك سعيا من جريدة البلاغ والقائمين عليها لتشويه صورة الشيخ عبد الحميد بن باديس وأعضاء الجمعية ككل لغاية أساسية وهي قطع مسارهم ويتضح هذا سريعا بتأسيس جمعية علماء السنة المناوئة لجمعية العلماء المسلمين والذراع الأيمن للإدارة الفرنسية.

6-تصاعد الصراع وتأسيس جمعية علماء السنة

تزايد هجوم جريدة البلاغ على جمعية العلماء بالموازاة مع الذكرى السنوية الأولى لتأسيسها وعزمها على عقد اجتماع عام بتاريخ 23 ماي 1932، وقد زاد حنق البلاغ على الجمعية حين نفت عنها صفة الكفاءة والعلمية، فقد كتبت البلاغ: «كان بودي أن لا أكتب في هاته الجمعية إلاَ بما يناسب المكانة العلمية ولكن شاء أن يظهر أعضاء إدارتها بما لا يتفق على الانصاف ولا هو من الصفة العلمية في شيء، كانت هذه الإدارة أعلنت على صفحات الصحافة العربية الجزائرية باجتماعها السنوي العمومي أنه يكون بتاريخ 23 ماي على الساعة 9 صباحا لتجديد أعضاء الإدارة للسنة الثانية ولتصفية حساب السنة الماضية وأقبل الأعضاء العاملون من كل حدب وصوب وبالجملة

[1] - البلاغ الجزائري، ع 254، الجمعة 13 ماي 1932.

[2] - البلاغ الجزائري، ع 255، الجمعة 20 ماي 1932.

فإنَ الإقبال كان زائدا في الاجتماع... ولربما أدرك يقينا من الإدارة سيقع فيها تغيير محسوس ولربما يلحق حتى برئاسته الثمينة العزيزة فأخذ يلقي في العراقيل...»[1].

يرد الشيخ ابن باديس على هذه الاتهامات قائلا: «كنا نعلم من يوم تأسيس هذه الجمعية – رغم تفاؤلنا–ما ستلقاه مثل كل مشروع عظيم من صعوبات وعقبات، ولكننا ما كنا نحسب أن حظها من ذلك يكون إلاَ من خارجها، ولكن الواقع جاء بخلاف ذلك، وكانت مصاعب الجمعية ومتاعبها من الداخل»[2]، وكان الشيخ بن باديس يقصد بكلامه السيد عمر إسماعيل الذي كان يشغل رئيس اللجنة الدائمة للجمعية، فلماذا هذا التحول في شخص عمر إسماعيل؟

يردف ابن باديس قائلا: «...ماذا كان يدبر للاستيلاء على الجمعية، كان رئيس لجنة العمل قد سعى سعيا شديدا في تكوين عدد كبير ممن يوافقونه على القائمة التي يقدمها للانتخاب، وأصبح مكتب الدعاية منعقدا على الساعة الخامسة في مدرسة السلام يديره رئيس لجنة العمل وشيخ زاوية بمستغانم–كما اعترف لي بذلك رئيس اللجنة في الحديقة العمومية أمام جماعة–...»[3].

واضح أن شيخ الطريقة العلاوية كان يطمع في نيل كرسي في الجمعية ولما لا رئاستها، فلا يوجد تفسير آخر لهذا الأمر. اتهمت البلاغ ابن باديس بالمماطلة ورفض الانتخاب الذي أكده حسبها بجلبه للشرطة أمام مقر نادي الترقي. وأن ابن باديس أجرى الانتخابات بعدها بيوم في ظل غياب جل الأعضاء ونال الرئاسة وحفظ عضوية جماعته ويقصد بهم الشيخ الإبراهيمي والعقبي ومبارك الميلي. أوضح الشيخ ابن باديس أنَه طلب تدخل الشرطة بعدما خرجت الأمور عن السيطرة بتجمع حشد كبير من غير المدعوين وخشية على الجمعية وعلى النادي الذي كانوا ضيوفا فيه[4].

استمرت البلاغ في محاصرة الجمعية وإلقاء التهم عليها ومحاولة زرع الفتنة واستدلت بخروج عمر إسماعيل رئيس اللجنة الدائمة للجمعية بنادي الترقي واستقالته وقد تحججت البلاغ أيضا بأنَ أحدد محرريها ويدعى العلقمي كان قد طرح سؤالا على ابن باديس حول النقاط المتنازع عليها في القانون الأساسي لكن ابن باديس امتنع عن الإجابة[5].

لا نتفاجئ من هذه الاتهامات، ففي العدد نفسه للجريدة يوجد مقال موازي لمقال جمعية العلماء المسلمين بعنوان جمعية علماء السنة الجزائريين[6]، الذي يعلن عن تأسيس جمعية معارضة لجمعية العلماء ومنشقة عنها والتي أسست

---

[1] - " حول جمعية علماء المسلمين"، البلاغ الجزائري، ع 256، الجمعة 27 ماي 1932.

[2] - ابن باديس، " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عامها الثاني"، الشهاب، ج 8، أوت 1932، ص 441.

[3] - المصدر نفسه، ص 442-443.

[4] - ابن باديس، " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عامها الثاني"، مصدر سابق، ص 443.

[5] - العلقمي، "جمعية العلماء المسلمين"، البلاغ الجزائري، ع 257، الجمعة 03 جوان 1932.

[6] - "جمعية علماء السنة الجزائريين"، البلاغ الجزائري، ع 257، الجمعة 03 جوان 1932.

رسميا بتاريخ 15 سبتمبر 1932 وعهد برئاستها للشيخ المولود الحافظي الذي كان يشغل منصب مستشار بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سابقا، وكان من أعضائها البارزين الشيخ بن عليوة الذي لم يحض بمكان في جمعية العلماء. وقد صرحت جريدة البلاغ أنَ منشأ هذه الجمعية هو بسبب أفعال جمعية العلماء وموقف رئيسها الرافض لتجديد الانتخابات، فقرر الرافضون تأسيس جمعية مناوئة لها، ومما ورد في هذا الشأن: «ولما تحقق الجميع سوء نية هاته الجماعة وما بلغوا إليه من حب الاستئثار بكل رئاسة وأنَهم لا يريدون مشاركة الغير لهم بأيَ صفة اتفق لهم أن يحدثوا جمعية باسم جمعية علماء السنة الجزائريين وفعلا اجتمعوا ليلة 25 ماي»[1]. وكان من ضمن أعضائها السيد حدني محمد بن محي الدين المدير السابق لجريدة البلاغ.

كتب الشيخ محمد البشير الإبراهيمي حول تأسيس جمعية علماء السنة قائلا: « لم يقف العليويون وأذنابهم عند حدّ ذلك الهجوم الذي كان أوله كيدًا وآخره فضيحة، بل أجمعوا أمرهم وشركاءهم وقرروا في اجتماع تولى كبره رئيسهم الأكبر أحمد بن عليوة محاربة جمعية العلماء بكل وسيلة وبكل قوّة، وتقاسموا على ارتكاب ما يحل وما يحرم في هذا السبيل، وانفتقت لهم الحيلة بإرشاد بعض أذناب الإدارة على تأسيس جمعية طرقية في معناها وحقيقتها، حلولية في باطن باطنها، علمية في ظاهرها وما يراه الناس منها ليوهموا العامة أنهم يحاربون العلم بالعلم، لا العلم بالجهل، فبثوا في الزوايا وعبيدها دعوة جامعة إلى تكوين هذه الجمعية التي وصفوها بأنها جبهة قوية تقف في وجه الإصلاح وتنازل جمعيته وجهًا لوجه ودارًا لدار بعد أن لم يبق أمل في إسقاطها بالحيلة، أو الاستيلاء عليها بالمكر»[2].

استمر هجوم العلاويون على جمعية العلماء وإطلاق الاتهامات كونهم كانوا أكثر من تعرض لهجومات شيوخ الجمعية دون غيرهم من الحاضرين يوم الاجتماع كما يدعون. حيث لم تتوان جريدة البلاغ في مواصلة هجومها على جمعية العلماء المسلمين أكثر فأكثر، ونشرت مقالا بقلم عمر إسماعيل الرئيس السابق للجنة الدائمة للجمعية بهدف خلق فجوة بين شيوخها، وبخاصة وسط إداراتها وعموم الأعضاء، وحتى الجماهير الجزائرية المساندة لها والمشاركة فيها.

ومِمَا ورد في بيان عمر إسماعيل قوله: « ولئن ننسى لا ننسى ما صادمناهم به في أثناء هذه الأشهر الستة وبعدها في سبيل صد ومقاومة محاولاتهم جر الجمعية إلى الدخول فيما لا يعنيها وإلى ما يؤدي بها إلى ضعف الثقة وسوء الظن بها وإلى ما يقضي بها إلى الخطر الدائم، وإلى ما لم تؤسس لأجله، ونشأ من معارضتنا لطفرتهم التي لا تحمد عقباها سواء أكان من الوجهة الدينية أو أي وجهة أخرى ما اضمروا بسببه لنا شرا في زعمهم ... وعلى ذلك مضينا

[1] - المقال نفسه.

[2] - محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتحقيق أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 188.

في عملنا غير هابئين لما اضمروه لنا من حقد وشر ولا كما شرعوا في عمله بعد بغير صفة قانونية من رفع مركز الجمعية إلى قسنطينة واستعادة مركزها القانوني بمركز الجامع الأخضر»[1].

وقد فهمنا من باقي بيان عمر إسماعيل أنه يتهم على غرار جريدة البلاغ الشيخ ابن باديس بالجهوية وأن جل إدارته من إقليم قسنطينة ونواحيه.

استمر هجوم جريدة البلاغ لسان حال العلاويين وذلك بتهييج الجماهير الجزائرية ضد شيوخ جمعية العلماء واتهامهم بالخداع وتزييف الانتخابات، وصارت الجريدة تستقبل مقالات بعض المعارضين لابن باديس وجماعته كمحاولة لتضييق الخناق على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، خاصة بعد تأسيس الطرقيين لجمعية علماء السنة والتي نالت تزكية الإدارة الفرنسية منذ أول لحظة.

وقد تفنن اتباع الطرقيين في تزييف الحقائق وفي تهويل الأمور ، وها هو أحدهم يدعى محمد بن وعلي بن الطيب يكتب قائلا: «بصفتي مسلم خالصا لست بالعصري المتجنس الملحد، ولا بالقديم الخرافي الجامد أكتب هذا ودمعة الأسف جارية على وجنتي ممَا ابتليت به الأمة الجزائرية المسلمة من داء التفريق والاختلافات والمنازعات والتشاكس في الآراء والتحزب حتى في المعتقدات وغير ذلك من الأمور التي كرهنا ورب الكعبة وكرهت العقلاء أن تصدر من مثل زعماء القطر وعلمائه... أجل أني شهدت يوم الاحتفال المذكور المنعقد لتجديد الهيئة الإدارية أو إيقائها... ورئيس الإدارة بعد خطبته الترحيبية بالوافدين يتظاهر للعيان بمعارضة السيد عمر إسماعيل مؤسس هذه البنية له في أشياء ارتكبها حضرة الرئيس تخالف القانون الأساسي....فإننا عموم المشتركين العاملين والمؤيدين نحتج بكل ما لدينا ونرفض هذا الانتخاب رفضا كليا»[2].

وبالموازاة مع الهجمات المتكررة على جمعية العلماء تنشر جريدة البلاغ أعمدة ضخمة تؤكد فيها على إقبال الجزائريين على جمعيتهم الجديدة، وأنهم لبوا الدعوة بكثرة الرسائل الواردة إليها بتلبية لنداء أفراد اللجنة المؤسسة لهاته الجمعية التي حسبهم مباركة على الأمة والدين، حيث استقبلوا رسائل من العطاف، ومليانة، والأصنام (الشلف حاليا)، وسعيدة، وسيق، وتلمسان، وتنس، وغليزان، ومستغانم[3].

مقالات كثيرة نشرتها جريدة البلاغ تهاجم فيها الشيخ عبد الحميد بن باديس وجمعية العلماء المسلمين، اشتركت في صفة واحدة وهي السب والشتم والتنمر، خاصة تلك التي كتبها عمر إسماعيل رئيس اللجنة الدائمة سابقا بجمعية العلماء، ولعَل ما صرَح به في هذه السطور يكفي لشرح ذلك، حيث قال: « إجابة لقولكم يا حضرة الشيخ فما أكثر

[1] - البلاغ الجزائري، ع 261، الجمعة 01 جويلية 1932,

[2] - محمد وعلي بن الطيب، "دمعة الأسف على أمة الجزائر"، البلاغ الجزائري، ع 262، الجمعة 08 جويلية 1932.

[3] - "تلبية للدعوة"، البلاغ الجزائري، البلاغ الجزائري، ع 262، الجمعة 08 جويلية 1932.

العلماء في ذلك اليوم، وسيقول لكم أيضا أنكم لم تزيدوا عليهم لا في العلم ولا في اللغة العربية، ولم تنفردوا عنهم بشهادة الدكتوراه في الآداب أو الهندسة أو نحوهما، وإنما تزيدون عليهم بالطيش وحب الذات، وتلبيس الحقائق، والسفسطة، والشقشقة، والثرثرة ونحوها»[1]. كلام عمر بن إسماعيل جاء ردا على ما قاله الشيخ ابن باديس الذي لم يقم بتزوير الانتخابات كما يدعي ابن سماعيل، ولكن لأن بن إسماعيل لم يكن من أهل العلم ولا من الطلبة حسب ما قاله ابن باديس وهذا شرط أساسي ورد في المادة السابعة من القانون الأساسي للجمعية، وأوضح ابن باديس قائلا: «... والسيد رئيس اللجنة هو أحد الثلاثين وحضرته بلا مؤاخذة ومع الاحترام ليس من أهل العلم ولا من الطلبة...ولوكنا على شيء من سوء النية أو القصد إلى الاستيلاء بالأغلبية لكنا دعونا تلامذتنا دعوة عامة للحضور»[2].

خاتمة

سعت جريدة البلاغ الجزائري لسان حال الطريقة العلاوية إلى محاصرة شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والضغط على نشاطاتهم الدينية وتدخلاتهم في الصحف الإصلاحية، من خلال شرذمة من الطرقيين أتباع الإدارة الفرنسية الذين عاثوا فسادا في المجتمع الجزائري، وشوّهوا القيم العربية الإسلامية بمساندة فرنسية خالصة، فتمّ توقيف بعض شيوخ الجمعية وزجوا في السجون وأغلقت أماكن تدريسهم، كما أوقفت صحف الجمعية الواحدة تلو الأخرى، في المقابل استمرت جريدة البلاغ الجزائري في الصدور إلى غاية 1948. لكن مع ذلك وفقت جمعية العلماء المسلمين في إيصال رسالتها للجزائريين في حين تمّ دحض مساعي الطرقيين بحل جمعية علماء السنة بعد سنتين من تأسيسها.

[1] - عمر إسماعيل، "تعمد الكذب أعظم جريمة"، البلاغ الجزائري، ع 271، الجمعة 23 سبتمبر 1932.

[2] - ابن باديس، " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عامها الثاني"، مصدر سابق، ص 443.

قائمة المصادر والمراجع

- البلاغ الجزائري، ع 1، الجمعة 24 ديسمبر 1926.
- البلاغ الجزائري، ع 2، الجمعة 30 ديسمبر 1926.
- البلاغ الجزائري، ع 4، الجمعة 14 جانفي 1927.
- البلاغ الجزائري، ع 6، الجمعة 28 جانفي 1927.
- البلاغ الجزائري، ع 210، الجمعة 15 ماي 1931.
- البلاغ الجزائري، ع 223، الجمعة 28 أوت 1931.
-البلاغ الجزائري، ع 245، الجمعة 29 جانفي 1932.
- البلاغ الجزائري، 248، الجمعة 26 فيفري 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 249، الجمعة 04 مارس 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 250، الجمعة 11 مارس 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 252، الجمعة 29 أفريل 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 253، الجمعة 06 ماي 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 254، الجمعة 13 ماي 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 255، الجمعة 20 ماي 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 256، الجمعة 27 ماي 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 257، الجمعة 03 جوان 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 261، الجمعة 01 جويلية 1932,
- البلاغ الجزائري، ع 262، الجمعة 08 جويلية 1932.
- البلاغ الجزائري، ع 271، الجمعة 23 سبتمبر 1932.
- جريدة الحق الوهراني، ع 31، من 17 إلى 20 جوان 1912.
_جريدة الحق الوهراني، ع 40، 13 جويلية 1912.
- الشهاب، ع 162، 6 سبتمبر 1928.
- الشهاب، ج 8، أوت 1932.
- الشهاب، ج 5، مج 10، أفريل 1934
- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998.
- درويش العلاوي، جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948، 08 جانفي 2018، ينظر الرابط:
https://alawi1934-ar.blogspot.com/2018/01/blog-post_301.html
- صبرينة الواعر، " الصحافة الأهلية أواخر القرن التاسع عشر، الحق البوني أنموذجا 1893-1894م"، مجلة المعيار، مج 12، ع 1، 2021.
- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتحقيق أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1984.
- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ألفا ديزاين، الجزائر، ط2، 2006.
- مرسي رشيد، البعد الإصلاحي في جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948 الجانب الديني والاجتماعي، مجلة المعيار، ع1، مارس2019.